

Distr.: General
20 August 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٣ ويغطي الفترة من ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٩. ويركز على دور الأمين العام وما يبذل من مساعي حميدة من أجل تخفيف حدة الأزمة المتعددة الأوجه التي تؤثر في الغالب على الروهينغيا، ولكن أيضاً على الجماعات المهمشة الأخرى في ميانمار. ويسلط الأمين العام في تقريره الضوء على أنشطة مبعوثه الخاصة وعملها مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن مجموعة من المجالات الرئيسية من قبيل الحاجة الملحة إلى معالجة القضايا الأساسية في ولاية راخين، بما في ذلك من خلال التوصل إلى حلول دائمة، وتنفيذ عملية موثوقة للمساءلة. ويشدد أيضاً على ضرورة دعم الجهود الثنائية التي تبذلها بنغلاديش وميانمار فيما يتصل بجهود العودة الطوعية والأمن والكرامة والمستدامة إلى الوطن من خلال تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين ومذكرة التفاهم الثلاثية المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الموقعة بين حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري أيضاً التأكيد في التقرير على الدور المهم لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في إكمال هذه الجهود على المستوى الإقليمي. ويشير الأمين العام في تقريره أيضاً إلى التحديات التي تواجه جهود المصالحة الوطنية مع الجماعات الإثنية والشواغل المتعلقة بحماية المدنيين، وكذلك الحاجة إلى وصول الأمم المتحدة وشركائها دون عوائق إلى المناطق المتضررة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في ولاية راخين. وبالإضافة إلى ذلك، فبينما يسلط الأمين العام الضوء على الجهود المبذولة للنهوض بالتحول الديمقراطي في ميانمار، بما في ذلك في مجال سيادة القانون، يحث جميع القادة

* A/74/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120919 060919 19-13971 (A)



على اتخاذ مزيد من الإجراءات ضد التحريض والكراهية. وقبل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، يؤكد الأمين العام على أهمية تعزيز عملية انتخابية شاملة للجميع على نطاق واسع، وشفافة، ويمكن الوصول إليها بحيث يمكن أن تكون حدثاً موحداً على المستوى الوطني. ويؤكد أيضاً على أن حرية التعبير أمر أساسي. وأخيراً، يلاحظ الأمين العام أن الدور المستمر للجيش في المجال السياسي في ميانمار يظل عقبة أمام تعزيز الديمقراطية، ويشجع على تعزيز التنسيق بين ميانمار والأمم المتحدة.

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٣، الذي طلبت فيه الجمعية مني أن أواصل بذل مساعي الحميدة وأن أتابع المحادثات بشأن ميانمار، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وأن أعرض على حكومة ميانمار تزويدها بالمساعدة، فضلاً عن تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين عن التقدم المحرز في تنفيذ جميع المسائل المطروحة في هذا القرار. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٩.

٢ - وردا على العنف والتشرد السريع في أعقاب الهجمات المنسقة التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ على شرطة ميانمار في ولاية راخين والعمليات الأمنية التي تلت ذلك، أشركت مجلس الأمن من خلال رسالتي المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ التي وجهتها للإعراب عن بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان. وأكدت مرارا وتكرارا على أن قادة ميانمار يتحملون في نهاية المطاف مسؤولية إبداء تصميم أكبر على ضمان المساءلة عن هذا العنف، والتمسك بمبادئ المساواة وعدم التمييز ومكافحة التحريض على الكراهية والعنف العنصريين. ومن المهم أيضا التصدي للتمييز المنهجي والأسباب الجذرية للعنف، بما في ذلك من خلال المسار المفضي إلى المواطنة وحرية التنقل.

٣ - وأبرزت الزيارة التي قمت بها إلى بنغلاديش من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، بالاشتراك مع رئيس مجموعة البنك الدولي آنذاك جيم يونغ كيم، كرم بنغلاديش في استضافة واحد من أكبر تدفقات اللاجئين في العالم وضرورة قيام المجتمع الدولي بتوفير دعم مالي أقوى ومواصلة الدعوة إلى حل سياسي. ووضعت الزيارة الأساس لمزيد من الحوار مع حكومة بنغلاديش بشأن التخطيط المتوسط الأجل لحالة اللاجئين وشددت على أهمية دعم الأمم المتحدة والبنك الدولي في إيجاد حلول شاملة لحالة شعب الروهينغيا.

٤ - وخلال جولتنا في ما هو الآن أكبر مخيم للاجئين في العالم، في كوكس بازار، بنغلاديش، سمعت روايات مباشرة عن العنف المفرط والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك إطلاق نيران الأسلحة بشكل عشوائي، ووجود الألغام الأرضية، والعنف الجنسي. ووصف بعض اللاجئين، بعبارة حية، مناخ الخوف في حين أوضح آخرون القيود المستمرة على حرية التنقل وعدم الحصول على الخدمات التي تفرضها عليهم حكومة ميانمار.

٥ - وزار وفد من مجلس الأمن أيضا بنغلاديش وميانمار في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ٢٠١٨ كجزء من جهود المجلس الرامية إلى التصدي للأزمة الناشئة منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، وحث على تنفيذ بيان رئيس المجلس المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٦ - وتعمل مبعوثتي الخاصة، كريستين شرانر بورغرنر، بلاكلل للاضطلاع بولايتها، مع التركيز على حل الأزمة الإنسانية، وتشجيع العودة الآمنة والكرامة والطوعية والمستدامة للاجئين والأشخاص المشردين قسرا من الروهينغيا، وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ولم يقتصر العنف المتزايد منذ كانون الثاني/يناير في ولاية راخين بين التاماداو (القوات المسلحة لميانمار) وجيش أراكان على زيادة تعقيد احتمالات العودة الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة، بل أدى أيضا إلى تفاقم الحالة المتدهورة أصلا في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان.

٧ - وزارت مبعوثي الخاصة ميانمار في سبع مناسبات، وبنغلاديش خمس مرات، منذ تعيينها في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وقامت أيضا بزيارات إلى عدة بلدان أخرى، ولا سيما في المنطقة. وتمشيا مع التزامي بتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات، أجرت مبعوثي الخاصة مشاورات منتظمة مع المنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في دعم ميانمار في تقديم المساعدة الإنسانية، وتيسير عملية الإعادة إلى الوطن وتعزيز التنمية المستدامة. وفي الآونة الأخيرة، زارت مبعوثي الخاصة إندونيسيا، حيث أجرت اتصالات ثنائية مع السلطات الإندونيسية، والتقت الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، داتو ليم جوك هوي، ومركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وزارت أيضا تايلند، وهي الرئيسة الحالية للرابطة، فضلا عن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا وسنغافورة.

٨ - وعلى الرغم من أن حكومة ميانمار صوتت مرارا وتكرارا ضد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا وأصدرت فيها الجمعية تكليفا بتعيين مبعوث خاص، فإن السلطات في ناي ببي تاو تعاونت بشكل وثيق مع مبعوثي الخاصة ومكتبها. وأرحب بهذا التعاون وباتفاقهما، لأول مرة، على إنشاء مكتب لمبعوثي الخاصة في ناي ببي تاو. وبدأ المكتب عمله اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٩ - وفي الوقت نفسه، تواصل مسؤولون كبار في الأمم المتحدة أيضا مع سلطات ميانمار من خلال زيارات منسقة للبلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت تلك الزيارات زيارات قامت بها ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميل باتن، في شباط/فبراير ٢٠١٩؛ والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، هنرييتا فوري، في نيسان/أبريل؛ والأمانة العامة للمساعدة للشؤون الإنسانية، أورسولا مولر، في أيار/مايو؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، في أيار/مايو أيضا. وجرت تلك الزيارات بالإضافة إلى العديد من الزيارات التي قام بها المسؤولون ذاتهم وغيرهم إلى مخيمات اللاجئين في بنغلاديش. وستواصل مبعوثي الخاصة المساعدة في تعزيز المشاركة المنسقة على نطاق المنظومة استنادا إلى تعاون وثيق مع هؤلاء المسؤولين وغيرهم من كبار مسؤولي الأمم المتحدة، بمن فيهم ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فرجينيا غامبا.

١٠ - ومن المؤسف أن ميانمار رفضت التعاون مع كيانات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، رغم النداءات المتكررة للقيام بذلك. ولا يزال الوصول إلى ميانمار يمثل مشكلة بالنسبة للمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، يانغي لي، ولأعضاء البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار. وظلت مبعوثي الخاصة على اتصال بهم وستواصل تشجيع ميانمار على التعاون مع مختلف آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك مع آلية التحقيق المستقلة لميانمار التي يرأسها نيكولاس كوميجيان.

ثانيا - السياق والتطورات

ألف - الحالة السياسية وما يتصل بها من تطورات

١١ - بعد أكثر من ستة عقود من الحكم السياسي من قبل الجيش، تكافح الحكومة المنتخبة ديمقراطيا بقيادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية للتغلب على تركة السياسات التي همشت الجماعات الإثنية وحرمت الناس من الحصول على الخدمات الأساسية، بدون احترام لحقوقهم الأساسية، بما في ذلك حرية

التعبير وحرية التنقل. ولم يؤد بعد التحول الديمقراطي في ميانمار إلى تنفيذ الإصلاحات اللازمة لبناء القدرات، بما في ذلك التحرر الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية خارج المناطق الحضرية، وخاصة إلى جماعات الأقليات الإثنية. وأدى ضعف البنية التحتية إلى تفاقم أوجه القصور هذه.

١٢ - وأدت الزيادة في انتشار الهواتف المحمولة بين السكان من أقل من ١٠ في المائة إلى أكثر من ٩٠ في المائة منهم في السنوات الست الماضية إلى استخدام شبه حصري لوسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات في ميانمار. ويتمثل الجانب السلبي لذلك في الانتشار الفتاك والسريع للأخبار الكاذبة وخطاب الكراهية والخطاب المؤجج للمشاعر، مما زاد من إلحاح المصالحة الحقيقية في جميع أنحاء البلد.

١٣ - وستكون الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠ لحظة هامة لاستمرار التحول الديمقراطي في ميانمار. ويمكن لغلاة القوميين أن يقوموا في مرحلة ما قبل الانتخابات بمواصلة حفز ناخبهم، ومن الأهمية بمكان أن يتخذ جميع القادة في البلد موقفاً موحداً ضد التحريض والكراهية. واستناداً إلى الإرث الموروث عن التصويت التاريخي في عام ٢٠١٥، سيكون من المهم الترويج لعملية انتخابية شاملة للجميع على نطاق واسع وشفافة ويمكن الوصول إليها بحيث يمكن أن تكون حدثاً موحداً على المستوى الوطني. وبناء على طلب للحصول على المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة ورد من لجنة الانتخابات على مستوى الاتحاد لميانمار في عام ٢٠١٨، تستكشف المنظمة طرائق وخيارات التمويل لتقديم الدعم التقني لهذه العملية.

١٤ - ويظل الدور الغالب للجيش في المجال السياسي في ميانمار عقبة أمام التحول الديمقراطي، لا سيما من خلال نسبة ٢٥ في المائة من المقاعد المقررة له دستورياً في البرلمان والأغلبية في المجلس الوطني للدفاع وفي المجلس الوطني للأمن. ومع ذلك، جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نقل الإدارة العامة للشؤون الإدارية من وزارة الشؤون الداخلية (إحدى الوزارات الثلاث التي يشرف عليها القائد العام للتأماداو، مين أونغ هالينغ) إلى وزارة ديوان حكومة الاتحاد المشكلة حديثاً، وتخضع للسيطرة المباشرة للحكومة المدنية.

١٥ - وأشارت أيضاً موافقة البرلمان الاتحادي في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ على الاقتراح الطارئ للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بتشكيل لجنة مراجعة متعددة الأحزاب لتعديل دستور عام ٢٠٠٨ الذي صاغه الجيش إلى رغبة الحكومة في إحراز تقدم في الإصلاحات الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، أنشئت اللجنة البرلمانية لتعديل الميثاق، وقدمت في ١٧ تموز/يوليه، أكثر من ٣ ٧٠٠ توصية لمناقشتها واعتمادها. وعلى الرغم من الاعتراضات الأولية من حزب الاتحاد من أجل التضامن والتنمية المدعوم من الجيش، فقد صوت البرلمان لصالح تشكيل هذه الهيئة. وتتألف اللجنة من ٤٥ عضواً، من بينهم ممثلون من ١٤ حزبا سياسيا ومستقلون وأعضاء في كتلة الجيش في البرلمان. وحُصصت مقاعد اللجنة بما يتناسب مع التمثيل في البرلمان. وجرت احتجاجات سلمية لدعم تعديل الدستور ولمعارضة العملية، وخاصة ضد أي إصلاح محتمل للبند ٥٩ (و) الذي يمنع مستشارة الدولة من تولي الرئاسة. وهذا بالإضافة إلى المظاهرات التي جرت في الآونة الأخيرة لدعم الجيش.

١٦ - ويمكن أن يؤدي تعديل قانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والبكر، الذي دخل حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠١٩، إلى تفاقم التهميش الاقتصادي والاجتماعي للفئات الضعيفة، مما يثير القلق من أن

يهدد تنفيذ الحيازة القائمة من قبل للأراضي، ويسهل الاستيلاء على الأراضي ويسبب زيادة المنازعات على الأراضي. وهناك حوالي ٥٠ مليون فدان تصنف على أنها أرض شاغرة وبور وبكر وفقاً لما ذكرته الحكومة، أي ما يعادل ثلث جميع الأراضي في ميانمار تقريباً، مع وجود أكثر من ٨٠ في المائة منها في ولايات الأقليات الإثنية.

مسائل المصالحة الوطنية

١٧ - استمر النزاع والعنف في عدد من المناطق في ميانمار، مما أثر على عشرات الآلاف من الأشخاص، ولا سيما في ولايتي شان وراخين. ويجب إيجاد نهاية مستدامة للنزاعات لضمان تمكن المجتمعات من النجاة من دوائر العنف والتشرد. وفي جميع المناطق، يجب على أطراف النزاع المسلح أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والضرورة وحظر إيقاع إصابات مفرطة ومعاناة لا مبرر لها. وهذا يستلزم الحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك المشردون داخلياً أثناء تنقلهم أو في المخيمات، والعاملون في المجالين الإنساني والطبي والموجودات الإنسانية والطبية، والبنية التحتية الحيوية، وذلك عند تنفيذ العمليات العسكرية.

١٨ - وعلى الرغم من توقيع ٨ جماعات من الجماعات الإثنية المسلحة الرئيسية الـ ١٨ في ميانمار في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، فقد توقفت جهود السلام مع استمرار انعدام الثقة من جميع الأطراف. ولم تسفر ثلاثة مؤتمرات سلام للاتحاد عقدت منذ عام ٢٠١٦ عن أي تقدم ملموس في المفاوضات السياسية نحو إقامة اتحاد فيدرالي قائم على الديمقراطية والمساواة وتقرير المصير. ويبدو أن عملية السلام قد وصلت إلى طريق مسدود، بما في ذلك بشأن مسائل تقاسم السلطة، وترسيم حدود الأقاليم، ونزع السلاح. وفي الوقت نفسه، ازدادت التوترات بين السلطات في ميانمار والجماعات غير الموقعة على الاتفاق. وعلاوة على ذلك، فإنه لم يتم إلغاء القرار الذي اتخذته مؤخراً اثنتان من المنظمات الإثنية المسلحة الرئيسية الموقعة على الاتفاق، وهما اتحاد كارين الوطني ومجلس استعادة ولاية شان/جيش ولاية شان، بتعليق مشاركتهما في المحادثات السياسية وفي الهيئات العسكرية لمراقبة وقف إطلاق النار، على الرغم من بعض المشاركة غير الرسمية. ولم تعقد اللجنة المشتركة المعنية بالحوار بشأن تحقيق السلام في الاتحاد ولا لجنة الرصد المشتركة للاتحاد أية اجتماعات رسمية منذ تموز/يوليه ٢٠١٨.

١٩ - وعلى الرغم من أن جماعتين إضافيتين، هما حزب ولاية مون الجديد واتحاد لاهو الديمقراطي، وقعا اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في شباط/فبراير ٢٠١٨، فإن غالبية المقاتلين الإثنيين ينتمون إلى جماعات لم توقع بعد. وتتمركز معظم هذه المنظمات الإثنية المسلحة غير الموقعة في الأطراف الشمالية الشرقية على الحدود المتاخمة للصين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعلن القائد الأعلى للقوات المسلحة، مين أونغ هالينغ، وقف إطلاق النار من جانب واحد في ولايتي كاشين وشان. وتم تمديد وقف إطلاق النار حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩، ومرة أخرى حتى نهاية آب/أغسطس. وظلت الصين، كجار مباشر له مصالح أمنية مشتركة في المنطقة الحدودية، تشارك بنشاط كمراقب دولي وحيد لعملية السلام. وأفضى وقف إطلاق النار إلى بعض الراحة في ولاية كاشين، التي شهدت هدوءاً نسبياً، في تناقض صارخ مع النصف الأول من عام ٢٠١٨. ومع ذلك، فإن التحديات المتعلقة بالحقوق في الأراضي، وانعدام الأمن، والألغام الأرضية، ومحدودية توافر الخدمات الرئيسية، ما زالت تثبط عمليات

العودة الطوعية والحلول الدائمة لأكثر من ٩٧ ٠٠٠ من المشردين داخليا في ولاية كاشين. وبُنذلت مع ذلك بعض الجهود على نطاق صغير لدعم العودة أو الإدماج المحلي أو إعادة التوطين. ويعد استمرار وقف إطلاق النار والالتزام بإيجاد حلول دائمة للسكان المشردين داخليا، بسبل منها تيسير الوصول وضمان بيئة تمكينية للبرامج الإنسانية والإنمائية، أمران ضروريان.

٢٠ - وسلط العنف المستمر بين الجماعات العرقية في ولاية شان الضوء على التعقيدات التي تنطوي عليها إحدى أطول الحروب الأهلية في العالم، إلا أن وقف إطلاق النار في أيار/مايو ٢٠١٩ بين مجلس استعادة ولاية شان والحزب التقدمي لولاية شان أمر مشجع. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار، تأثر عدد كبير من المدنيين في المناطق الشمالية من ولاية شان بالنزاع المسلح خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، مما أدى إلى تشريد قصير الأجل لحوالي ١١ ٠٠٠ شخص، بالإضافة إلى ٩ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين لا يزالوا يعانون من حالات تشرد ممتدة.

٢١ - وأدى العنف الأخير في ولاية راخين إلى زيادة تأزم احتمالات التوصل إلى مصالحة أوسع نطاقا وإلى تفاقم الحالة الهشة في المنطقة. واشتد القتال في ولايتي راخين وتشين منذ أواخر عام ٢٠١٨، وبالأخص منذ الهجمات التي شنها جيش أراكان في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ على أربعة مراكز للشرطة في شمال ولاية راخين، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٣ ضابط شرطة. ومنذ ذلك الحين، وقعت اشتباكات يومية في البلدات الواقعة في الأجزاء الوسطى والشمالية من راخين بين التاماداو وجيش أراكان، الذي يتبنى خطة وطنية لولاية راخين تشمل "تقرير المصير، والحفاظ على الهوية وعلى التراث الثقافي، وتنمية الولاية". وأعرب أيضا عن رغبته في إنشاء قاعدة عسكرية في ولاية راخين، مما أدى إلى نشوب توترات مع حكومة الاتحاد. وفي النزاع الدائر بين جيش أراكان وجيش ميانمار، لا يزال المدنيون يعانون من القتال بشكل غير متناسب. وهناك تقارير عديدة عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وأضرار لحقت بالأماكن الدينية والمقدسة، ويقدر أن أكثر من ٣٣ ٠٠٠ شخص قد نزحوا منذ بداية عام ٢٠١٩ مع بقاء حوالي ٢٨ ٠٠٠ شخص مشردين في أوائل آب/أغسطس. وأُبلغ عن انتهاكات خطيرة على كلا الجانبين، وأثر العنف على جميع المجتمعات. وترددت ادعاءات بتلقي مسؤولين حكوميين تهديدات بالقتل، وباستخدام قرى ومدارس كدروع من قبل الجانبين، وعدة تقارير عن الاحتجاز التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء. وما يثير القلق العميق زيادة استخدام الألغام الأرضية، الذي يتسبب في حالات تشرد جديدة والحد من قدرة القرويين على مواصلة أنشطتهم الزراعية، مما قد يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المستقبل.

٢٢ - وفي هذه البيئة، أدت القيود التي فرضت في الآونة الأخيرة على وصول المساعدات الإنسانية في ولاية راخين إلى حرمان أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في المجتمعات الريفية من الحصول على الخدمات الأساسية. ويلقي التعليق المؤقت المبلغ عنه لخدمات الإنترنت في راخين مزيدًا من الشك على التزام السلطات بحرية التعبير وتهيئة الظروف التي تتيح للناس الشعور بأنهم يستطيعون العيش في أمن وأمان.

٢٣ - وسلطت التوترات المستمرة بين القوميين الأراكان وحكومة الاتحاد الضوء على التعقيدات في ولاية راخين، والتي لا تقتصر على محنة الروهينغيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القتال الدائر بين جيش أراكان والتاماداو قلل من الجهود المبذولة لتهيئة الظروف المواتية للعودة وفاقم المشاكل القائمة من قبل. ويثير انعدام فرص وصول الأمم المتحدة وشركائها بشكل فعلي، إضافة إلى زيادة وجود التاماداو في ولاية راخين،

مخاوف جديدة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولن يساعد على بناء الثقة بين اللاجئين الذين فروا من العمليات الأمنية الوحشية بعد ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧.

باء - ولاية راخين والحلول الدائمة

٢٤ - على الرغم من العملية الجارية لإرساء الديمقراطية في ميانمار، فإن التمييز والتوترات الاجتماعية المترسخين لا يزالان قائمين في جميع أنحاء البلد، بأشكال مختلفة. ولا يزال هذا واضحاً للغاية في ولاية راخين، ثاني أفقر الولايات في البلد، حيث تعمل الأمم المتحدة على تعزيز نهج يشمل المجتمع بأسره للتصدي للتحديات المتجذرة والمتعددة الأوجه، التي تجمع عوامل قانونية وتاريخية وإثنية ودينية. ولا يزال السؤال الرئيسي حول الجنسية والوضع القانوني للروهينغيا بدون حل، وكذلك تظلماتهم السياسية والاقتصادية والمتعلقة بحقوق الإنسان، إلى جانب تظلمات جماعة الراخين الإثنية، وهم أنفسهم أقلية تعاني.

٢٥ - ويلزم للمجتمع الدولي أن يدرك الحجم الهائل للعنف والجرائم الفظيعة التي استهدفت الروهينغيا، والتي تُوجت بالتشريد القسري لأكثر من ٧٤٠ ٠٠٠ لاجئ إلى بنغلاديش منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. هذا بالإضافة إلى حوالي ١٢٨ ٠٠٠ من مسلمي الروهينغيا وكامان المشردين داخلياً، الذين لا يزالون في المخيمات أو في أماكن شبيهة بالمخيمات في وسط ولاية راخين، معظمهم منذ عام ٢٠١٢، بينما يوجد ما عدده ٤٧٠ ٠٠٠ شخص آخرين من الروهينغيا العديمي الجنسية والذين لم ينزحوا من أماكنهم، ولا تتاح لهم إلا حرية محدودة في التنقل أو في الحصول على الخدمات الأساسية وسبل كسب العيش في ١٠ بلدات في جميع أنحاء ولاية راخين. وفي تقاريرها ذات الصلة، وثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/HRC/40/37) والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار (A/HRC/39/64) تجاوزات وانتهاكات جسيمة تمس القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ارتكبت ضد طائفة الروهينغيا.

٢٦ - ويمثل قيام الحكومة بصياغة استراتيجية وطنية بشأن إغلاق مخيمات المشردين داخلياً خطوة حاسمة نحو إيجاد حلول دائمة لأكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً في جميع أنحاء ميانمار. وسيلزم الآن توفير دعم دولي كبير للتمكين من تحقيق الرؤية المحددة في مشروع الاستراتيجية، التي تتضمن معايير ومبادئ دولية رئيسية وتعكس نهجاً تشاورياً وقائماً على الحقوق.

٢٧ - ومع ذلك، وبالترافق مع صياغة الاستراتيجية الوطنية، واصلت الحكومة أيضاً إغلاق مخيمات المشردين داخلياً في ولاية راخين بطرق لا تتفق مع القواعد والمعايير الدولية وبدون اتخاذ خطوات لمعالجة القضايا الأساسية المحددة في تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بما في ذلك حرية التنقل وتكافؤ فرص وصول المشردين إلى سبل العيش والخدمات الأساسية بشكل غير قائم على عزلهم. ونتيجة لذلك، لا يزال شاغلو المعسكرات "المغلقة" بلا إمكانية للوصول إلى التيار الرئيسي للتعليم أو الأسواق أو الخدمات الصحية، ولا يتم التعامل مع مشاكلهم المتعلقة بحرية التنقل، مما يؤدي إلى انتشار القلق من أن هذا النهج يمكن أن يرسخ عزل المجتمعات المسلمة وتهميشها. وأعربت سلطات ميانمار من جانبها عن قلقها من أن يؤدي منح حرية التنقل، بينما لا تزال التوترات الطائفية آخذة في التصاعد، إلى تجدد العنف.

٢٨ - ويهدف النهج المتبع في إغلاق المخيمات الجاري تنفيذه في وسط ولاية راخين بتقييد الأهداف المعلنة المبينة في مشروع الاستراتيجية الوطنية وذلك إن لم يكن جزءاً من جهد أوسع لإيجاد حلول دائمة لمعالجة توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بما فيها تلك المتعلقة بالمصالحة. وفي غياب تدابير محددة

في هذا الصدد، بدت آفاق الحلول الدائمة للمشردين داخليا والمجتمعات المحلية المهمشة الأخرى في ولاية راخين قائمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما ظلت الحاجة إلى تحسين الظروف الإنسانية في المخيمات ضرورة ملحة.

جيم - العودة الطوعية والأمن والكرامة والمستدامة إلى الوطن

٢٩ - في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وقعت بنغلاديش وميانمار ترتيباً ثنائياً لإعادة اللاجئين إلى ولاية راخين. وأنشئ في وقت لاحق فريق عمل ثنائي مشترك، اجتمع حتى الآن أربع مرات، وأبرم البلدان أيضاً اتفاقاً حول الترتيبات المادية لإعادة إلى الوطن. وأعربت الحكومتان عن رغبتهما في عودة اللاجئين قريباً. وعلى الرغم من أن حكومة ميانمار نفذت عدداً من تدابير البنية التحتية التحضيرية لدعم عودة اللاجئين المحتملة، فلا تزال الثقة مفقودة بشكل كبير بين مجتمع اللاجئين وسلطات ميانمار. ودعت مبعوثي الخاصة مراراً وتكراراً إلى التواصل المباشر بين اللاجئين وسلطات ميانمار من أجل تعزيز التفاهم المتبادل وبناء الثقة. ودعت أيضاً إلى مزيد من التعاون من جانب ميانمار مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي الأعم. ومن ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٩، قام الفريق العامل المشترك، جنبا إلى جنب مع ممثلي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بزيارة بنغلاديش، بما في ذلك كوكس بازار، حيث أجروا حواراً مع اللاجئين. وتعد جهود الحوار المتكررة هذه ضرورية لبناء الثقة ومعالجة الشواغل العديدة للاجئين.

٣٠ - ومنذ بداية نزوح الروهينغيا من شمال ولاية راخين إلى بنغلاديش في ٢٠١٧، دعت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً إلى معالجة الأسباب الجذرية وذلك من أجل تمكين اللاجئين من العودة إلى ميانمار، وذكرت أن المسؤولية النهائية عن هذا تقع على عاتق سلطات ميانمار. وبعد مرور عامين، لم تتم أي عودة رسمية بعد، والحالة في ولاية راخين ليست مواتية بعد للعودة الآمنة والكرامة والطوعية، وهي نقطة لم يثرها بعض اللاجئين أنفسهم فحسب، بل تجلّت أيضاً في تقييمات كبار مسؤولي الأمم المتحدة.

٣١ - وعموماً، لا يزال العديد من اللاجئين والأمم المتحدة والمراقبون الدوليون يعربون عن مخاوفهم من أنه لم يتم عمل ما يكفي لتحسين سوء المعاملة المنهجية للروهينغيا في ميانمار. ووفقاً لذلك، لم يحدث أي تغيير هيكلي أو أساسي للحالة في ولاية راخين منذ الوقت الذي أجبر فيه اللاجئين على الفرار. وتم تطهير أراضي بعض اللاجئين منذ مغادرتهم، ولم تتحسن الظروف المعيشية للمشردين داخليا الذين شردوا منذ عام ٢٠١٢. وفي الجزء الأوسط من ولاية راخين، شوهدت عمليات مغادرة للروهينغيا بالقوارب والبر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، لم يحدث سوى عدد محدود من حالات المغادرة، ويعزى ذلك إلى الإجراءات المشددة التي اتخذتها الحكومة لمنع المغادرة بدون إذن. وحدثت زيادة ملحوظة في الإبلاغ عن حالات جرى فيها احتجاز الروهينغيا بسبب السفر داخل البلد عن طريق البر بدون إذن.

٣٢ - وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وقعت مذكرة تفاهم ثلاثية بين حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تهدف إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية والأمن والكرامة والمستدامة للاجئين إلى مواطنهم الأصلية أو تلك التي يختارونها. وتعد مذكرة التفاهم، التي مُدّدت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩ لمدة عام واحد، خطوة مهمة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين ظروف الروهينغيا الذين بقوا في ولاية راخين، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم التعافي والتنمية القائمة على القدرة على الصمود لصالح جميع الطوائف. غير أن التقدم المحرز في تفعيل مذكرة التفاهم كان بطيئاً.

وبينما تمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الوصول بقدر ما إلى المجتمعات المتضررة واستطاعا إجراء تقييمات وبدء عدد من المشاريع السريعة الأثر، فلم تُمنح إمكانية الوصول إلا إلى جزء صغير من المواقع المشمولة بمذكرة التفاهم. ولا تزال أذون الوصول لمدة محدودة وعلى نحو يتعذر التنبؤ به تمثل عقبات رئيسية أمام التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب. وأدت التطورات الأمنية المرتبطة بالاشتباكات بين جيش أركان والتامدادا إلى تباطؤ جهود التنفيذ أكثر فأكثر.

٣٣ - وستكون الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإكمال مذكرة التفاهم الثلاثية، وخاصة على المستوى الإقليمي، جهوداً حاسمة. وفي سنغافورة، اقترحت الرابطة على ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ المشاركة في حوار بشأن المسائل المتعلقة بولاية راخين للمساعدة في إعادة اللاجئين من بنغلاديش. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجري في آذار/مارس تقييم أولي للاحتياجات المتعلقة باستعداد ميانمار بواسطة فريق معني بالاستجابة وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ تابع للرابطة، يضم أعضاءً من مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث ومن إندونيسيا وتايلند وسنغافورة وماليزيا وميانمار. وأوصى بزيادة التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحكومة ميانمار في ثلاثة مجالات كجزء من التقييم: (أ) تعزيز قدرة مراكز الاستقبال والعبور؛ و (ب) تعزيز نشر المعلومات، بما في ذلك عقد اجتماعات حوار بين اللاجئين وحكومتها وبنغلاديش وميانمار؛ و (ج) دعم توفير الخدمات الأساسية. ولم يجر تناول مسائل حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك مسألة الجنسية أو حرية التنقل، كجزء من التقييم، وسيتعين على الرابطة أن تتناول ذلك أثناء مشاركتها في المستقبل.

٣٤ - وفي اجتماعهم الوزاري المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٩، اتفق وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا على المضي قدماً في تنفيذ التوصيات الناشئة عن التقييم الأولي للاحتياجات، مؤكداً فائدة استكشاف سبل التعاون مع شركاء الرابطة في الحوار بشأن الدعم المحتمل. وشددوا أيضاً على ضرورة إيجاد حل شامل ودائم لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتهيئة بيئة مواتية حتى تتمكن المجتمعات المحلية المتضررة من إعادة بناء حياتها، بما يتماشى مع التقرير النهائي للجنة الاستشارية لولاية راخين. ورحب وزراء الخارجية أيضاً بتمديد مذكرة التفاهم الثلاثية وأعربوا عن تطلعهم لتنفيذها بشكل كامل. وستظل مبعوثي الخاصة ومكتبها على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمانة العامة للرابطة ومركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث.

دال - المساءلة

٣٥ - لقد قمت بالتأكيد على أن المساءلة في ميانمار ضرورية لتحقيق المصالحة الحقيقية بين كافة الجماعات الإثنية وشرط أساسي لتحقيق الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبحق للضحايا اللجوء إلى العدالة والتماس سبيل انتصاف فعال عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها.

٣٦ - وعثرت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار على أدلة على "انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان" عانى منها الروهينغيا على أيدي التامدادا وقوات الأمن الأخرى، والتي قالت إنها "لا شك ترقى إلى مصاف أشد جرائم القانون الدولي خطورة" (A/HRC/39/64). وستقدم تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ويجري اتخاذ خطوات لضمان تفعيل الكامل والتشغيل الفعال لآلية التحقيق المستقلة لميانمار التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢/٣٩، ورحبت بها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٤/٧٣. والآلية مكلفة بجمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة على

أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام ٢٠١١. وستتولى أيضا إعداد ملفات لتيسير وتسريع السير في إجراءات جنائية نزيهة ومستقلة وفقاً لمعايير القانون الدولي، في المحاكم والهيئات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية المختصة، أو التي قد تختص مستقبلاً، بهذه الجرائم. وفي الوقت نفسه، طلبت فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٩ إذناً قضائياً لبدء تحقيق في الجرائم التي زُعم ارتكابها ضد الإنسانية، وهي الترحيل وغيره من الأفعال اللاإنسانية والاضطهاد المرتكبة ضد طائفة الروهينغيا من ميانمار، والتي حدث عنصر واحد منها على الأقل على أراضي بنغلاديش. وفي آذار/مارس، قام مكتب المدعية العامة بزيارة استغرقت أسبوعاً إلى بنغلاديش للتواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين، وشرح عملية التحقيق الأولي، والسفر إلى مخيمات اللاجئين، بهدف تزويد عملية التقييم الجارية التي يقوم بها المكتب بمعلومات بشأن معايير نظام روما الأساسي للبت في ما إذا كان هناك ما يبرر إجراء تحقيق في الوضع الحالي. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، اعتمدت منظمة التعاون الإسلامي من جانبها قراراً بشأن وضع المجتمع المسلم في ميانمار، دعت فيه جميع الدول الأعضاء إلى تقديم مرتكبي الفظائع والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية إلى جميع المؤسسات القانونية والقضائية الدولية الممكنة، وإتاحة إمكانية عرض قضية ميانمار أمام محكمة العدل الدولية بموجب المادة التاسعة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

٣٧ - وفي سياق ميانمار، ينبغي ألا تقتصر المساءلة على عمليات العدالة الجنائية. وينبغي لحكومة ميانمار اتباع تدابير العدالة الانتقالية الأخرى، بما في ذلك اتخاذ خطوات لمنع تكرار الجرائم الدولية. وقدمت أيضاً اللجنة الاستشارية لولاية راخين توصيات ذات صلة كإطار توجيهي، يراعي احتياجات الضحايا ومعالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك التمييز والاضطهاد والافتقار إلى مركز قانوني ومسار إلى الجنسية.

٣٨ - ويتمثل عنصر هام من تدابير المساءلة، بما في ذلك من وجهة نظر الضحايا، في الملكية والمسؤولية الوطنيتين عن إجراء تحقيقات ومحاكمات موثوقة. وتشكلت لجنة التحقيق المستقلة في ميانمار في تموز/يوليه ٢٠١٨ وتتألف من خبراء دوليين ووطنيين. وكلفت اللجنة بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها عقب الهجمات الإرهابية التي شنّها جيش إنقاذ روهمينغيا أركان في ولاية راخين، سعياً لتحقيق المساءلة وصياغة توصيات بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لضمان تحقيق السلام والاستقرار في ولاية راخين. واللجنة، التي كان من المقرر في الأصل أن تقدم تقريراً نهائياً في تموز/يوليه ٢٠١٩، لم تكمل تحقيقها المستقل بعد، ومُددت حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، شكل التاماداو لجنة عسكرية لمتابعة مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأحداث التي وقعت في شمال ولاية راخين في عام ٢٠١٧، وفحص بعناية جملة أمور منها النتائج التي توصلت إليها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، وتلك التي توصلت إليها هيئات دولية أخرى، بالإضافة إلى الشهادات المحلية. والأبناء التي ترددت عن الإفراج عن جنود ميانمار المدانين بعمليات قتل خارج نطاق القضاء في قرية Inn Din أثناء عمليات أمنية في ولاية راخين، بعد قضاء أقل من سنة واحدة من عقوبة السجن لمدة ١٠ سنوات، بينما سجن الصحفيان من وكالة رويترز اللذان تناولوا ذلك لأكثر من ٥٠٠ يوم، تدل هي الأخرى على ضرورة ضمان عمليات مساءلة أكثر مصداقية في البلد.

٣٩ - وفي ٥ آب/أغسطس، أصدرت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار تقريرها النهائي عن المصالح الاقتصادية للتاماداو في مساعدة حكومة ميانمار على تحقيق ازدهار اقتصادي واستقرار في

الأجل الطويل للشعب، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المتعلقة بمشاركة التاماداو مع شركات أجنبية ومحلية، ومسؤولية الشركات العاملة في هذا القطاع عن حماية حقوق الإنسان في ميانمار.

٤٠ - وسيكون التعاون الدولي الفعال بالغ الأهمية لضمان أن تكون آليات المساءلة الوطنية موثوقة ومستقلة وفعالة في تحقيق العدالة للضحايا. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تقع على عاتق حكومة ميانمار، فينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم، من خلال الأمم المتحدة، كل وسائل المساعدة لضمان وفاء ميانمار بمسؤوليتها على نحو يتفق مع القانون الدولي والمعايير الدولية.

هاء - مكافحة التحريض وخطاب الكراهية

٤١ - يشكل خطاب الكراهية هجوماً على التسامح والإدماج والتنوع، وعلى صميم معاييرنا ومبادئنا فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ويقوض خطاب الكراهية التماسك الاجتماعي وينال من القيم المشتركة، ويمكن أن يرسي الأساس للعنف مما يصيب قضية السلام والاستقرار والتنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان للجميع بانتكاسة. وفي حين أن شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في ميانمار وفرت حيزاً مدنياً حقيقياً، فقد غدت أيضاً انتشار خطاب الكراهية وتضخيم الرسائل المثيرة للانقسام، بما في ذلك من جانب المسؤولين الحكوميين.

٤٢ - وتعرضت منصات التواصل الاجتماعي لانتقادات علنية لفشلها في منع نشر معلومات كاذبة والتحريض على الكراهية في ميانمار، بما في ذلك حول فترة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. وفي إطار جهودها لمكافحة انتشار المعلومات الخاطئة وخطاب الكراهية، اتخذت الحكومة، من خلال لجنة أنشأتها وزارة الإعلام، مبادرات لتثقيف الجمهور بشأن وسائل الإعلام وبشأن المعلومات تهدف إلى تشجيع الاستهلاك المسؤول في مجال الإعلام ومهارات المشاركة والتفكير النقدي. وأدرجت وزارة التعليم أيضاً الإعلام بوسائل الإعلام والمعلومات في المنهج الدراسي الجديد لتثقيف المعلمين.

٤٣ - وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار والشركاء الرئيسيين الآخرين، شجعت مبعوثي الخاصة السلطات في ناي ببي تاو على إطلاق حملة لمكافحة خطاب الكراهية والتمييز، تمشياً مع استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة الجديدة بشأن خطاب الكراهية.

٤٤ - ومن المهم دعم المبادرات المحلية الشجاعة التي تدعو إلى الوحدة في ولاية راخين وفي أماكن أخرى في ميانمار. وعلى مستوى المجتمع المحلي، يمكن لهذه الأصوات المهمة أن تساعد في توسيع المجال الضيق المتاح للمعتدلين. ويقوم الزعماء الدينيون في ميانمار بدور حيوي، ومنذ أواخر عام ٢٠١٨، بذلوا جهوداً على مستوى البلد، بما في ذلك بشأن الحوار بين الأديان من خلال المنتدى الاستشاري للأديان من أجل السلام المعني بالمصالحة الوطنية والسلام. ومن الأمثلة الإيجابية الأخرى حملة "الوردة البيضاء" التي أطلقت في أيار/مايو في يانغون، أكبر مدن ميانمار، ردّاً على الغوغاء الذين فرضوا إغلاق العديد من دور الصلاة الإسلامية. وقام راهب بوذي، يُعرف باسم "سايداو وهو زعيم رابطة نور آسيا (Asia Light Sayadaw)" المعروف بدوره القيادي في السلام بين الأديان والطوائف، بزيارة المواقع المتضررة ووزع وروداً بيضاء على المسلمين المتضررين جنباً إلى جنب مع أنصاره. وسرعان ما انتشرت بادرة التضامن هذه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأبدى الناس على اختلاف عقائدهم دعمهم للتعايش السلمي عن طريق توزيع ورود بيضاء على المسلمين في أجزاء أخرى من البلد.

واو - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٤٥ - ذكرت داو أونغ سان سو كئي مرارا وتكرارا أنه لا يمكن استعادة العدالة والحرية لبلدها إلا تحت سيادة القانون وأن الديمقراطية الحقيقية تستلزم العدالة. وقبل الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٥، قامت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بحملة لإرساء الحكم الرشيد، ونزاهة الحكومة، وسيادة القانون، والسلام والمصالحة الوطنية، وإجراء تعديلات على الدستور.

٤٦ - وتحت قيادة رئيسها الجديد، اتخذت لجنة مكافحة الفساد في ميانمار خطوات للتحقيق مع عدد من المسؤولين الحكوميين ومقاضاتهم، منهم مسؤولون كبار، من بينهم ممثلون للسلطة القضائية ومكتب المدعي العام والإدارات الإقليمية والمحلية وقوة الشرطة ودائرة الجمارك، فضلا عن أحد رؤساء الوزراء الإقليميين. وعلى الرغم من صلاحيات التحقيق الواسعة المخولة للجنة، فإنها لا تتمتع باستقلالية تامة من حيث التمويل أو تعيين ممثليها. ومن شأن هذا، بالاقتران بعدم مقاضاة المسؤولين العسكريين، على الرغم من صلاحيات التحقيق الواسعة للجنة، أن يضعف أثرها الشامل.

٤٧ - وبالإضافة إلى لجنة الشكاوى البرلمانية الحالية التابعة لمجلس الشيوخ (Amyotha Hluttaw)، أنشأ مجلس النواب (Pyithu Hluttaw) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، لجنة مؤلفة من ١٦ عضوا لتلقي أية شكاوى من المواطنين بشأن الإدارة الحكومية وتقديمها للخدمات. وتلقت كلتا اللجنتين عددا متزايدا من الشكاوى نظرا لأن وجودهما وسهولة الوصول إليهما أصبحا معروفين للعامة. ويبدو أن الجمهور في ميانمار يفضل التماس سبل الانتصاف من أشخاص موثوق بهم، مثل ممثليهم البرلمانيين، وليس من المحاكم، على النحو الذي يتضح من العدد الكبير نسبيا من الشكاوى التي تلقتها لجنة مجلس النواب الجديدة في الأشهر الستة الأولى من عملها.

٤٨ - ويتيح تصديق ميانمار على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب ما أبدته من استعداد للتصديق على كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، فرصا للإصلاح التشريعي. وأصدرت حكومة ميانمار أيضا تشريعا بشأن حقوق الطفل، يجرم الانتهاكات الجسيمة الستة التي ترتكب بحق الأطفال في النزاعات المسلحة المحددة في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقرارات المجلس اللاحقة. وبالإضافة إلى عمليات الإفراج السابقة، تم إطلاق سراح ٣٢ طفلا وشابا من التاماداو في ٣١ آذار/مارس نظرا لتجنيدهم دون سن ١٨ عامًا، وتم إحراز مزيد من التقدم في تبسيط حالات تجنيد الأطفال المزعومة.

٤٩ - وتأسيسا على تعاونها الإيجابي مع ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك الزيارة التي قامت بها إلى ميانمار من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، أشارت السلطات أيضًا إلى أنها ستنظر بتأييد للمشاركة المتعمقة لفرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة التي دخلت طرفا في اتفاق وقف إطلاق النار الوطني فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ومن المتوقع توقيع وثائق الالتزام بوقف الانتهاكات الجسيمة مع اتحاد كارين الوطني/مجلس السلام التابع لجيش التحرير الوطني لكارين، وجيش كارين الخيري الديمقراطي ومجلس استعادة ولاية شان/جيش ولاية شان في المستقبل القريب. واتخذت الحكومة خطوات لتسريع امتثالها فيما يتعلق بالتجنيد والاستخدام في خطة عملها المشتركة مع فرقة العمل القطرية، التي شكلتها المعنية بالأطفال والنزاع

المسلح. وبدأت أيضا العمل إلى جانب فرقة العمل القطرية، التي شكلتها، المعنية بخطط العمل المتعلقة بالقتل والتشويه والعنف الجنسي الخطير، وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٥٠ - وفي الوقت نفسه، استمر إصلاح قانون العمل باعتماد قانون جديد للسلامة المهنية والصحة، وتعديل قانون تسوية منازعات العمل. ومع ذلك، فلا تزال هناك تحديات في تنفيذ القوانين، واشتكت نقابات العمال من عمليات الفصل المعادية للنقابات، والعوائق التي تحول دون تسجيل نقابات العمال والقيود المفروضة على التجمع السلمي. فعلى سبيل المثال، هناك مجموعة من قادة النقابات قيد المحاكمة حاليا في منطقة ماندالاي بتهمة بموجب قانون التجمع السلمي متصلة بمظاهرة سلمية قبل إنها جرت بشأن مسائل متعلقة بقانون العمل في آذار/مارس ٢٠١٩.

٥١ - وسُجن عدة متظاهرين آخرين، ويواجه عدد من الصحفيين والفنانين والكتاب والمدافعين عن حقوق الإنسان إجراءات قضائية بتهمة تتعلق بالتشهير. وأُتهم بعض هؤلاء الصحفيين بانتهاك قانون الاتصالات. وفي إطار التحضير للانتخابات العامة في عام ٢٠٢٠، ينبغي للحكومة أن تنظر إلى حرية التعبير وحرية الصحافة باعتبارهما ضروريين لأداء مجتمع ديمقراطي حقيقي، وأن تُراجع الأطر القانونية القائمة التي قد تقيد هذه الحريات. وفي حين أن الإفراج عن الصحفيين الاثنين، والون وكياو سوي، العاملين في وكالة رويترز في ٦ أيار/مايو ٢٠١٩ يبعث على الارتياح، فإن استمرار القيود المفروضة سيخفق النقاش العام والخطاب السياسي. ويتعارض سجن من يجاهرون بأرائهم مع الديمقراطية الحقيقية.

٥٢ - وحدثت زيادة في الشبكات الإجرامية المنظمة التي تستفيد من عدم الاستقرار السائد بسبب النزاع المسلح أو التشريد الذي طال أمده، مع ما يترتب على ذلك من آثار في منطقة جنوب شرق آسيا وخارجها. وهذه الجرائم المزعزعة للاستقرار، التي تتراوح بين الاتجار بالبشر وبالسلع غير المشروعة وبالأسلحة والمخدرات، تشجع أنشطة الفساد وتقوض سيادة القانون.

٥٣ - وأكدت الحكومة التزامها بمعالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والحماية منه من خلال المشاركة النشطة لوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين في المنتديات الدولية، بما في ذلك في المؤتمر المعني بإنهاء العنف الجنسي والجنساني في الأزمات الإنسانية، الذي عقد في أوسلو في أيار/مايو ٢٠١٩.

٥٤ - وبعد التوقيع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على بيان مشترك بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة لمعالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في ميانمار والزيارة التي قامت بها للبلد ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في شباط/فبراير ٢٠١٩، أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات بموجب مرسوم رئاسي، تشترك في رئاستها كل من وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين ووزارة الدفاع. ووضعت الحكومة خطة لتنفيذ البيان المشترك، يمكن الانتهاء منها وتحقيقها من خلال عملية تشاورية مع فريق الأمم المتحدة القطري. وقدمت الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني مداخلات في مشروع القانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة، الذي أوصيت بوضعه في صيغته النهائية واعتماده في تقريره السنوي عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280). ومن المهم أن تتوافق الصيغة النهائية لمشروع القانون مع المعايير الدولية. واعتمدت الحكومة أيضا تقرير استعراض منهاج عمل ييجين بشأن حقوق المرأة وقدمته إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في حزيران/يونيه.

ثالثا - ملاحظات

٥٥ - في ضوء الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٠، فإنني أحث قادة ميانمار على اتخاذ موقف موحد وحاسم في مكافحة خطاب الكراهية والتمييز. ويجب أن تكون حرية الكلام والتعبير حجر الزاوية في أي تحول ديمقراطي. وبينما أرحب بالجهود المبذولة لتعزيز التثقيف الإعلامي في البلد، فإنني أحث الحكومة على إصلاح الممارسات والتشريعات التي قلصت الحيز المتاح لبناء الرأي العام وتبادل الآراء. وتتمتع الأمم المتحدة بالخبرة ذات الصلة، ويمكنها تقديم المساعدة التقنية في المساعدة في تعزيز القيم المتأصلة في الشمول والاحترام والتسامح وحماية حقوق الإنسان للجميع.

٥٦ - وفي هذه الفترة الانتقالية الحرجة في ميانمار، فإنني أحث الجميع على ضمان مواصلة التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وجميع الجوانب الأخرى للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى نحو ما جرى إبرازه خلال تحاور مبعوثي الخاصة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ مع فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمرأة والسلام والأمن، ينبغي لأصحاب المصلحة مضاعفة جهودهم لكفالة المزيد من المشاركة المجدية من جانب المرأة في العملية السياسية، بما في ذلك في أدوار صنع القرار. فبناء ديمقراطية شاملة للجميع وناضضة بالحياة في ميانمار يعتمد على المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة.

٥٧ - وإنني أرحب بعمل لجنة مكافحة الفساد في ميانمار. فالفساد والرشوة لا يزالان عاملين رئيسيين في مساعدة الجريمة المنظمة في أن تتدخل جميع مستويات المجتمع، بل إن لهما أيضا أثرا مدمرا للغاية ومتغلغلا على قدرة المواطنين على الثقة في الحكومة والتفاعل معها بشكل إيجابي، ويقللان في الوقت نفسه بشكل أساسي كفاءة الحكومة. وتمثل هذه العوامل خطرا كبيرا على عملية إرساء الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية.

٥٨ - ولا يزال ضمان المساءلة وتوفير العدالة والدعم للضحايا يمثل أولوية. والمساءلة عنصر أساسي في تحقيق المصالحة والاستقرار، وينبغي أن تتم داخل إطار من الملكية الوطنية وقيادة وطنية، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقارير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار والكيانات الدولية الأخرى ذات الصلة. وأحث جميع السلطات في ميانمار على التعاون والتماس الدعم المتاح من الأمم المتحدة وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك آلية التحقيق المستقلة لميانمار، لضمان عملية موثوقة بها والتركيز على تلبية الاحتياجات القضائية للضحايا والمجتمعات المتضررة. ويتعين النظر بجدية في توصيات بعثة تقصي الحقائق. وينبغي تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية المحددة الأهداف بغية ضمان الانتصاف والمصالحة ومنع تكرار النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع.

٥٩ - ولوضع نهاية حلقة العنف المفرغة في ولاية راخين، هناك حاجة ملحة لزيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. وإذا ما نُفذت التوصيات بصورة كلية، فستكون هذه خطوة هامة وبادرة حسن نية تجاه كفالة حقوق وكرامة وأمن جميع الطوائف في ولاية راخين. وتراعي التوصيات احتياجات الضحايا، وتوفر إطارا للتصدي للأسباب الجذرية، بما في ذلك التمييز والاضطهاد وعدم إضفاء مركز قانوني على الروهينغيا. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر الإطار طريقا نحو حلول دائمة وسيقا يمكن أن يحفز فيه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإغلاق مخيمات المشردين داخليا تقدما حقيقيا ومستداما، بما في ذلك بشأن حرية التنقل. وبالقيام بذلك ستحقق الحكومة هدفين اثنين هما: أولا، المساعدة على وضع نهاية للتشرد الذي طال أمده الذي عانى منه العديد من المشردين داخليا منذ

عام ٢٠١٢ وتوفير سبل كسب العيش للمجتمعات المسلمة وإمكانية حصولها على الخدمات في جميع أنحاء الدولة؛ وثانياً، تقديم إشارة واضحة للاجئين في بنغلاديش وفي أماكن أخرى على أن الظروف على أرض الواقع أصبحت مواتية للعودة الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة.

٦٠ - وإنني أدعو إلى الوقف الفوري للقتال الدائر بين التامدادا وجيش أراكان في ولاية راخين وأدعو جميع الأطراف إلى تسوية خلافاتها سلمياً دون مزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ملحة لإزالة الحواجز القانونية والأمنية على التنقل المفروضة على الروهينغيا وغيرهم من المسلمين، ولاتباع وسائل عملية لتعزيز حرية التنقل حتى يتسنى لجميع الطوائف الوصول إلى الخدمات وسبل العيش الحيوية بدون خوف. ويجب حماية الحقوق الأساسية لجميع الطوائف. فإبقاء المشردين داخلياً مقيدي الحركة داخل المخيمات أو إلزام المجتمعات المسلمة قراها، يقوض بقدر أكبر آفاق مستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً في المنطقة. وستواصل مبعوثي الخاصة تشجيع سلطات ميانمار على تيسير الحوار بين الطوائف المختلفة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي. ويمكن للجهود التنمية الشاملة للجميع وإعادة الإعمار التي تعود بالنفع على الجميع أن تساعد أيضاً في تعزيز التماسك الاجتماعي في ولاية راخين، التي تعد واحدة من أشد المناطق فقراً في البلد.

٦١ - وينبغي تعزيز الجهود الثنائية بين بنغلاديش وميانمار بشأن العودة الطوعية إلى الوطن، والأمم المتحدة على استعداد لدعم البلدين في جميع مراحل هذه العملية الهامة، بما في ذلك من خلال مبعوثي الخاصة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتنفيذ مذكرة التفاهم الثلاثية. ولكي تنجح هذه المذكرة، سيكون الوصول الفعال أمراً بالغ الأهمية لتقييم الاحتياجات العاجلة والتمكين من القيام بمزيد من المشاريع السريعة الأثر، وكذلك لتلبية الاحتياجات المتوسطة الأجل لجميع الطوائف في ولاية راخين. ويجدوني الأمل في أن يتيح تمديد المذكرة للأمم المتحدة أن تعمل دون عوائق في جميع أنحاء ولاية راخين. ويجري حالياً تنفيذ بعض المشاريع السريعة الأثر أو مبادرات التنمية الجزئية وفقاً للمذكرة، وحظيت هذه الأنشطة بتقدير من طائفتي الراخين والروهينغيا على السواء. وينبغي تسريع هذه المبادرات. وستكون الجهود التكميلية، وخاصة على المستوى الإقليمي من قبل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالغة الأهمية.

٦٢ - وفي حين أن معالجة أزمة الروهينغيا يجب أن تظل أولوية عالمية، فإن أنماط الانتهاكات المرتكبة ضد الأقليات الإثنية والدينية خارج ولاية راخين يجب أن تتوقف لكي تتأصل الديمقراطية الحقيقية. ويجب متابعة محنة المدنيين في جميع أنحاء ميانمار عن كثب، بمن فيهم المشردون في مناطق إثنية أخرى مثل ولايتي كاشين وشان، مع دعوة قوية لحماية المدنيين. وينبغي لسلطات ميانمار أن تفي بالتزاماتها الأساسية بضمان سلامة وأمن جميع الطوائف واحترام سيادة القانون دون تمييز. وفي جميع المناطق المتضررة من العنف، يعد الوصول بشكل كامل ودون عوائق شرطاً أساسياً لاتخاذ إجراءات إنسانية وإنمائية فعالة، وعلى أطراف النزاع التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني لتيسير عمليات الإغاثة. وكان ضمان الحصول على تصاريح سفر بشكل ثابت ويمكن التنبؤ به من السلطات في جميع أنحاء ولايتي كاشين وشان ووسط وشمال ولاية راخين أمراً بالغ الصعوبة. وفي بعض مناطق ولاية كاشين، لم يتمكن موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من الوصول إلى مخيمات المشردين داخلياً التي تستضيف ما يقدر بنحو ٤٠ ٠٠٠ شخص منذ منتصف عام ٢٠١٦. وفي شمال راخين، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية يمثل تحدياً كبيراً، وإن كان تمديد مذكرة التفاهم الثلاثية مؤخراً شكل علامة مشجعة نسبياً. وتعد إمكانية الوصول أمراً بالغ الأهمية لمساعدة المحتاجين، خاصة في الظروف التي تكون فيها قدرة

الأشخاص على التنقل أو الوصول إلى الخدمات بأنفسهم مقيدة أو مرفوضة. ومن الضروري الاستجابة للاحتياجات من أجل تحليل الحماية، وضمان الرصد الفعال. وإنني أكرر نداءاتي العديدة لإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق.

٦٣ - وعقب اتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٩ وقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٣، وجهت طلبا إلى جيرت روزنتال، أحد أعضاء مجلسي الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، لإجراء تحقيق بشأن دور الأمم المتحدة في ميانمار من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٨. وصدر تقريره في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩. ويتفق التقييم الوارد في التقرير مع جهودي الرامية إلى زيادة التركيز على الوقاية وتحسين الأداء والمساءلة لوجود المنظمة على المستوى القطري من خلال خلق جيل جديد من المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وهياكل أكثر مهارة على مستوى المقر. وبينما تتكيف منظومة الأمم المتحدة مع هذه الإصلاحات الهيكلية، سيكون الدعم المستمر من الدول الأعضاء بالغ الأهمية.

٦٤ - ومع استمرار ميانمار في مواجهة التحديات في تحولها الديمقراطي، ستوفر الأمم المتحدة الخبرة والمزايا النسبية التي يمكن أن تقدمها في المساعدة على معالجة المسائل المتعددة الجوانب في جميع أنحاء البلد. وإنني مصمم على تعزيز شراكة المنظمة مع ميانمار في هذه الفترة الحرجة. ومن الضروري مواصلة تعزيز العلاقات والثقة عموما بين الأمم المتحدة وميانمار. وأعرب عن ترحيبي بالثقة التي تم إرساؤها خلال السنة الأولى من فترة ولاية مبعوثي الخاصة وأشجع على زيادة التعاون معها لمواصلة التقدم في متابعة وتنفيذ التوصيات والخطوات المتفق عليها.